



Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(1)/5/Add.1
13 June 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الأولى

١٨-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية، عملاً بالفقرة ٢(أ) و(ب)
من المادة ٢٢ من الاتفاقية، وبالمادة ٢٦ منها

استعراض التقارير التي أعدتها البلدان الأطراف المتأثرة في شمالي البحر الأبيض المتوسط وفي أوروبا الوسطى والشرقية، وبلدان أطراف متأثرة أخرى، بشأن التنفيذ، بما في ذلك بشأن العملية القائمة على المشاركة، وبسبب الخبرة المكتسبة والنتائج المحرزة في إعداد برامج العمل وتنفيذها

توليف وتحليل أولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في شمالي البحر الأبيض المتوسط وفي أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان أطراف متأثرة أخرى، والتقدم المحرز في صياغة وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية في البلدان الأطراف المتأثرة في شمالي البحر الأبيض المتوسط وفي أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان أطراف متأثرة أخرى

مذكرة أعدتها الأمانة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	٩-١	مقدمة عامة
الجزء الأول		
		توليف وتحليل أولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في شمالي البحر الأبيض المتوسط وفي أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان أطراف متأثرة أخرى.....
٧	١٠٩-١٠	أولاً- توليف وتحليل أولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في شمالي البحر الأبيض المتوسط
٧	١١-١٠	ألف- مقدمة
٧	١٩-١٢	باء- استعراض عام للتقارير والاتجاهات المستجدة
٩	٤٦-٢٠	جيم- توليف للمعلومات الواردة في التقارير
		١- العملية القائمة على المشاركة والتي تشمل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية
٩	٢٣-٢٠	٢- الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية.....
١٠	٣٠-٢٤	٣- تعبئة الموارد والتنسيق بينها على الصعيدين المحلي والدولي، بما في ذلك إبرام اتفاقات الشراكة.....
١١	٣٦-٣١	٤- الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى، وكذلك، حسب الاقتضاء، مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية
١٣	٣٨-٣٧	٥- تدابير لاستصلاح الأراضي المتدهورة ولإنشاء نظم الإنذار المبكر من أجل التخفيف من آثار الجفاف
١٣	٤٠-٣٩	٦- رصد وتقييم الجفاف والتصحر
١٤	٤٤-٤١	٧- فرص وصول البلدان الأطراف المتأثرة، ولا سيما البلدان النامية الأطراف المتأثرة، إلى التكنولوجيا والمعارف والدراية المناسبة
١٤	٤٦-٤٥	٨- العبر المستخلصة
١٥	٤٩-٤٧	١- العبر المستخلصة من عملية صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية
١٥	٤٧	٢- العبر المستخلصة من نظام تقديم التقارير
١٦	٤٩-٤٨	هـ- النتائج والتوصيات.....
١٦	٥٥-٥٠	

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
	ثانياً- تولىف وتحليل أولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من
١٧	١٠٩-٥٦ البلدان الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية
١٧	٥٨-٥٦ ألف- مقدمة
١٨	٦٨-٥٩ باء- استعراض عام للتقارير والاتجاهات المستجدة
٢٠	٩٩-٦٩ جيم- تولىف المعلومات الواردة في التقارير
	١- العملية القائمة على المشاركة والتي تشمل المجتمع
٢٠	٧٤-٦٩ المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية ...
٢١	٨١-٧٥ ٢- الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية
	٣- تعبئة الموارد والتنسيق بينها على الصعيدين المحلي
٢٢	٨٥-٨٢ والدولي، بما في ذلك إبرام اتفاقات الشراكة
	٤- الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى،
	وكذلك، حسب الاقتضاء، مع الاستراتيجيات الإنمائية
٢٣	٩٠-٨٦ الوطنية
	٥- تدابير لاستصلاح الأراضي المتدهورة وإنشاء نظم
٢٤	٩٣-٩١ الإنذار المبكر من أجل التخفيف من آثار الجفاف
٢٥	٩٦-٩٤ ٦- رصد وتقييم الجفاف والتصحر
	٧- فرص وصول البلدان الأطراف المتأثرة، ولا سيما
	البلدان النامية الأطراف المتأثرة، إلى التكنولوجيا
٢٥	٩٩-٩٧ والمعارف والدراية المناسبة
٢٦	١٠٤-١٠٠ دال- العبر المستخلصة
	١- العبر المستخلصة من عملية صياغة وتنفيذ برامج العمل
٢٦	١٠٣-١٠٠ الوطنية
٢٦	١٠٤ ٢- العبر المستخلصة من نظام الإبلاغ
٢٧	١٠٩-١٠٥ هاء- النتائج والتوصيات
	ثالثاً- تولىف وتحليل أولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من بلدان
٢٧	١١٠ أطراف متأثرة أخرى

المحتويات (تابع)

الصفحة الفقرات

الجزء الثاني

٢٨	١٢١-١١١	التقدم المحرز في صياغة وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية في شمالي البحر الأبيض المتوسط وفي أوروبا الوسطى والشرقية
			أولاً- التقدم المحرز في صياغة وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية
٢٨	١١٦-١١١	في البلدان الأطراف المتأثرة في شمالي البحر الأبيض المتوسط
٢٨	١١٣-١١١	ألف- مقدمة ومعلومات أساسية
٢٨	١١٦-١١٤	باء- التقدم المحرز في برنامج العمل دون الإقليمي
			ثانياً- التقدم المحرز في صياغة وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية
٢٩	١٢١-١١٧	في البلدان الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية
٢٩	١١٩-١١٧	ألف- مقدمة ومعلومات أساسية
٣٠	١٢١-١٢٠	باء- تقدم التعاون الإقليمي

المرفقان

٣١	الأول- قائمة بالبلدان الأطراف التي أدرجت تقاريرها في التوليف
٣٢	الثاني- حالة برامج العمل الوطنية في شمالي البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية

مقدمة عامة

١- وفقاً لـلفقرة ١ من المادة ٢٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، "يُرسل كل طرف إلى مؤتمر الأطراف، عن طريق الأمانة الدائمة، تقارير عن التدابير التي اتخذها من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية كيما ينظر فيها المؤتمر في دوراته العادية".

٢- ويطلب مؤتمر الأطراف، في مقرره ١١/م أ-١ بشأن إجراءات تبليغ المعلومات واستعراض تنفيذ الاتفاقية، ما يلي:

(أ) أن تقوم البلدان الأطراف المتأثرة بتقديم وصف لاستراتيجياتها الموضوعة عملاً بالمادة ٥ من الاتفاقية وأي معلومات ذات صلة تتعلق بتنفيذها لهذه الاستراتيجيات؛

(ب) أن تقوم البلدان الأطراف المتأثرة التي تنفذ برامج عمل طبقاً للمواد من ٩ إلى ١٥ من الاتفاقية بتقديم وصف مفصل لهذه البرامج ولعملية تنفيذها، وأن تُبقي التقارير موجزة قدر الإمكان تسهيلاً لاستعراضها، وأن تُعدّ التقارير وفقاً للشكل والمضمون المحددين في المقرر؛

(ج) أن تقدم الأطراف تقاريرها إلى الأمانة بوحدة من اللغات الرسمية لمؤتمر الأطراف قبل ما لا يقل عن ستة أشهر من موعد انعقاد الدورة التي سيتم استعراضها فيها؛

(د) أن تجمّع الأمانة ملخصات للتقارير المقدمة وأن تُعدّ، بالإضافة إلى ذلك، تولىف للتقارير يحدد الاتجاهات الناشئة في تنفيذ الاتفاقية.

٣- وقامت أمانة الاتفاقية، بالتعاون مع العديد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية بإعداد، دليل للمساعدة بشأن مضمون المقرر ١١/م أ-١. وأُعد دليل المساعدة لتوفير نموذج مشترك وتوصيات عملية ومساعدة البلدان الأطراف المتأثرة على إعداد تقاريرها الوطنية (انظر ICCD/COP(3)/INF.3).

٤- وقام مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، والفريق العامل المخصص، في اجتماعه المعقود في آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠١، في بون بألمانيا، باستعراض التقارير الأولى المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في شمالي البحر الأبيض المتوسط وغيرها من البلدان المتأثرة. وأعدت الأمانة تجميعاً وتوليفاً للتقارير الوطنية التي قدمتها البلدان الأطراف المتأثرة في شمالي البحر الأبيض المتوسط وغيرها من البلدان الأطراف المتأثرة (ICCD/COP(4)/3/Add.3(A) و Add.3(B)). وأُعد التقرير التولييفي الأول استناداً إلى

خمسة تقارير وطنية وردت من بلدان أطراف في شمالي البحر الأبيض المتوسط وخمسة تقارير من بلدان أطراف من أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية.

٥- وقرر مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (المقرر ١/م أ-٥) إنشاء لجنة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية بوصفها إحدى الهيئات الفرعية لمؤتمر الأطراف بغية مساعدة الأطراف على استعراض تنفيذ الاتفاقية بانتظام. وسيجري الاستعراض وفقاً لهذا المقرر في الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وطلب إلى البلدان الأطراف أن تقدم تقاريرها من أجل هذا الاستعراض بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

٦- وكيّفت الأمانة دليل المساعدة من أجل إعداد المجموعة الأولى من التقارير الوطنية في عام ٢٠٠٠، بغية جعله متمشياً مع المقررات ١/م أ-٥ و ٣/م أ-٥ و ١٠/م أ-٥. وأرسل دليل المساعدة المستوفى إلى البلدان الأطراف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وطلب إلى البلدان الأطراف إعداد تقاريرها الوطنية بالاستناد إلى مواضيع الاستعراض الرئيسية السبعة المحددة في الفقرة ١٠ من المقرر ١/م أ-٥. وترد هذه المواضيع مدرجة بكاملها في عناوين البنود الفرعية للفرع جيم (المعنون "توليف للمعلومات الواردة في التقارير") في الفصلين الأول والثاني من الجزء الأول من هذه الوثيقة.

٧- وبعثت الأمانة إلى البلدان الأطراف المعنية برسالي تذكير مؤرختين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ و ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢، طلبت فيهما إليها أن تقدم تقاريرها إلى الأمانة بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

٨- وحتى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، ورد ١٧ تقريراً وطنياً من بلدان أطراف متأثرة (سبعة تقارير من بلدان أطراف متأثرة في شمالي البحر الأبيض المتوسط، وثمانية من بلدان أطراف متأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية، وتقرير واحد من بلد طرف مشمول بالمنطقتين، وتقرير آخر من أحد البلدان الأطراف المتأثرة). وأعدت الأمانة توليفاً وتحليلاً أولياً لهذه التقارير، التي تشمل التقارير التي قدمت بحلول ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢.

٩- وتنقسم هذه الوثيقة إلى جزأين: الجزء الأول، الذي يحتوي التوليف والتحليل الأولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في شمالي البحر الأبيض المتوسط وفي أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان أطراف متأثرة أخرى. ويتألف هذا الجزء من ثلاثة فصول؛ فيتضمن الفصل الأول التوليف والتحليل الأولي فيما يتعلق ببلدان شمالي البحر الأبيض المتوسط، والفصل الثاني فيما يتعلق ببلدان أوروبا الوسطى والشرقية، والفصل الثالث فيما يتعلق ببلدان أخرى. ويحوي الجزء الثاني معلومات عمّا أُحرز من تقدم في صياغة وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية في بلدان أطراف متأثرة في شمالي البحر الأبيض المتوسط وفي أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان أطراف متأثرة أخرى.

الجزء الأول

توليف وتحليل أولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في شمالي البحر الأبيض المتوسط وفي أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان أطراف متأثرة أخرى

أولاً - توليف وتحليل أولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في شمالي البحر الأبيض المتوسط

ألف - مقدمة

١٠ - وردت ثمانية تقارير وطنية من بلدان أطراف متأثرة في شمالي البحر الأبيض المتوسط. وقدمت ثلاثة من بلدان شمالي البحر الأبيض المتوسط (ألبانيا وقبرص ومالطة) تقاريرها لأول مرة. وقدمت خمسة بلدان (إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وتركيا واليونان) استيفاءات لتقاريرها الأولى، التي قُدمت أصلاً في عام ٢٠٠٠. وباستثناء تقريرين، وردت جميع التقارير بعد الموعد النهائي. وأخذت التقارير بوجه عام بالتوصيات المتعلقة بصياغة التقارير.

١١ - ويرد في الفروع التالية توليف لما قُدم من تقارير. ولم تؤخذ في الاعتبار في هذا الاستعراض التقارير التي قُدمت بعد ٢٢ أيار/مايو. ويمكن الإطلاع على التقارير الكاملة في موقع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على الإنترنت، وعنوانه <http://www.unccd.int>. ويمكن الاطلاع على تجميع لما ورد من تقارير في الوثيقة ICCD/CRIC(1)/5/Add.2.

باء - استعراض عام للتقارير والاتجاهات المستجدة

١٢ - قدمت ثلاثة بلدان أطراف متأثرة أخرى تقاريرها بالمقارنة بعملية تقديم التقارير الأولى. ومن بين ثمانية بلدان قدمت تقاريرها، ثمة ثلاثة بلدان اعتمدت رسمياً برامج عملها الوطنية خلال السنتين الأخيرتين. وأما البلدان الأخرى، فهي ماضية قدماً في عملية إعداد برامج عملها الوطنية بخطى متفاوتة، حيث ما زال بعضها في المراحل المبكرة بينما يقترب البعض الآخر من مرحلة الاعتماد.

١٣ - ولدى بلدان شمالي البحر الأبيض المتوسط سمات سياسية وبيئية واجتماعية - اقتصادية مختلفة للغاية. فبعض تلك البلدان يعلن أنه متأثر، وبعضها الآخر لا يفعل ذلك؛ والعديد منها هو في عداد البلدان المتقدمة (من بينها أعضاء في الاتحاد الأوروبي). ويبدو أن المشاكل الرئيسية التي تشترك فيها البلدان الأطراف المتأثرة في منطقة

شمالي البحر الأبيض المتوسط هي تآكل التربة وتملحها، والمياه الجوفية، وفقدان جودة التربة السطحية. أما أسباب التصحر المبلّغ عنها فتتباين بحسب البلدان (شح المياه، الجفاف، اجتثاث الأحراج، التحول إلى أراض ساحلية، حرائق الغابات، الفيضانات، وما إلى ذلك).

١٤- ويُبلّغ عن إحراز تقدم عام وبذل جهود في مجال التوعية (حلقات عمل محلية، حملات إعلامية، وما إلى ذلك)، ولكن دون تقديم عرض مفصل للنتائج. وتحظى هذه الأنشطة بالتقدير والشعبية على الصعيد المحلي، مما يسفر أحياناً عن عملية تشاور مستمرة. وبالمقارنة بعملية تقديم التقارير سابقاً، يلاحظ أيضاً استمرارية اشتراك أصحاب المصالح المحليين والفاعليات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية في هيئات التنسيق الوطنية. كما تم التشديد على أن التوعية تقتضي متابعة فورية من جانب السلطات السياسية والإدارية. وما لم يحدث ذلك، ربما تكون النتيجة فقدان أصحاب المصالح اهتمامهم بمواصلة المشاركة في العملية. وللتغلب على هذه المصاعب، أخذ بعض البلدان بطريقة سيناريو التوعية المطبقة في حلقات التدارس الأوروبية، وهي طريقة استحدثتها المديرية العامة للجمعية الإعلامية التابعة للمفوضية الأوروبية. وقد ثبت أنها أداة ناجحة لإعادة تعبئة الفاعليات المحلية في عمليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

١٥- إن مكافحة التصحر تستلزم نهجاً مشتركاً بين القطاعات ومتعدد الاختصاصات، وخاصة على الصعيدين السياسي والإداري (الوزارات وهيئات التنسيق الوطنية وما إليها). وأفيد أن من الصعب تنمية الاتصال والتعاون بين الفاعليات على هذين الصعيدين.

١٦- وعلى الصعيد التشريعي، سلّط كل بلد الضوء على العمليات الجارية لتكييف القوانين والتوجيهات الوطنية مع إجراءات برامج العمل الوطنية الجارية (الصياغة والتنفيذ). وبالإضافة إلى ذلك، وضعت معظم البلدان توجيهات الاتحاد الأوروبي في اعتبارها لدى إعداد برامج عملها الوطنية. وفيما يتعلق بأوجه التآزر مع الاتفاقات البيئية والروابط مع الخطط البيئية والاجتماعية - الاقتصادية الأخرى (جدول أعمال القرن ٢١ المحلي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، اتفاقية التنوع البيولوجي) أبلغت البلدان عن إحراز تقدم، لكنها أقرت بضرورة زيادة تعزيزه.

١٧- وأوضحت التقارير التحدي الذي تنطوي عليه عملية تعبئة التمويل المحلي من أجل مكافحة التصحر، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ برامج العمل الوطنية. ويبدو أيضاً أن التمويل الخارجي يمثل عاملاً ذا أهمية للبلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للبدء في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، نظراً لعدم كفاية الموارد الوطنية وغيرها من الأولويات التي وضعتها الحكومات.

١٨- وأبلغت بلدان شمالي البحر الأبيض المتوسط عن قيام تعاون إيجابي بين واضعي السياسات والأوساط العلمية وأصحاب المصالح المحليين. ويتعلق هذا التعاون باتخاذ القرارات وتخطيط تدابير محددة. وتم التشديد على التعاون مع البلدان الأطراف المتأثرة الأخرى والمفوضية الأوروبية ومنظمات الأمم المتحدة.

١٩- وتورد جميع التقارير أمثلة توضيحية لأنشطة علمية، بما في ذلك مشاريع ومجالات رائدة وصور وخرائط. وتضمن تفاصيل علمية لأسباب التصحر وآثاره على الصعيد المحلي. وتشير معظم التقارير أيضاً إلى مشاركة الأوساط العلمية مشاركة مفيدة في إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية. كما تبين أنه يجري مواصلة تطوير التواصل الحاسوبي بين المؤسسات العلمية بواسطة الإنترنت وتبادل البيانات على الصعيدين الوطني والأوروبي، وتقوم المفوضية الأوروبية في بعض الحالات بدعم هاتين العمليتين.

جيم - توليف للمعلومات الواردة في التقارير

١- العملية القائمة على المشاركة والتي تشمل المجتمع المدني والمنظمات

غير الحكومية والمنظمات المجتمعية

٢٠- أبرزت معظم التقارير أهمية أنشطة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية في العملية القائمة على المشاركة. وتُنفذ أنواع مختلفة عديدة من الأنشطة وفقاً لما يحرزه البلد من تقدم في تنفيذ الاتفاقية، ومن هذه الأنشطة: حملات التوعية، وحلقات العمل، واجتماعات المائدة المستديرة، والأعمال الميدانية المتصلة بالمشاريع. وكان بعض هذه الأنشطة متصلاً بالاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر، وكان غيرها متصلاً باستحداث آليات استشارية على الصعيد المحلي.

٢١- وحرصاً منها على المشاركة والحصول على ردود فعل، أرسلت البلدان وثائق بشأن إعداد برامج العمل الوطنية و/أو تنفيذها (معلومات أساسية أو وثيقة موجزة أو كاملة عن برنامج العمل الوطني) إلى فاعليات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية. ولم يقدم سوى قليل من المعلومات عن حصيلة هذه الأنشطة. وفي ثلاثة تقارير قُدِّمت من بلدان تعكف على إعداد برامج عمل وطنية، ذُكرت صراحةً أسماء الفاعليات المشتركة، مثل ممثلي المزارعين، والرابطات الزراعية أو المنظمات غير الحكومية البيئية. وفي أحد التقارير، أُشير إلى استخدام استبيان لتقييم احتياجات الفاعليات المحلية فيما يتعلق بإعداد برنامج العمل الوطني. وأشار بلد يعكف على تنفيذ برنامج عمله الوطني، كما أشار بلدان يعكفان على إعداد برنامجي عملهما الوطنيين إلى الجهود المبذولة لإشراك النساء والشباب في المشاورات ذات الصلة ببرنامج العمل الوطني.

٢٢- وأشارت معظم البلدان التي أنشأت هيئات تنسيق وطنية إلى أن هيئات التنسيق الوطنية فيها تضم فعلاً أعضاء من ممثلي المنظمات غير الحكومية والأوساط العلمية. وذكر أحد البلدان أن هيئة التنسيق الوطنية التي سيقوم بتشكيلها مستقبلاً ستتكون بصفة رئيسية من ممثلين للحكومة.

٢٣- وفي بعض التقارير سُلط الضوء على أهمية إدراج قضايا التصحر مبكراً في برامج المدارس والجامعات، من أجل بناء القدرات وزيادة الوعي في هذا الشأن.

٢- الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية

٢٤- من بين البلدان الثمانية المتأثرة التي قدمت تقاريرها، هناك ثلاثة بلدان تعكف على تنفيذ برامج عملها الوطنية. أما البلدان الأخرى فتتقدم في إعداد تقاريرها الوطنية بخطى متفاوتة، وذلك على النحو التالي: مرحلة البدء (وتبدأ بحملات التوعية وأنشطة البحوث)، والمرحلة المتوسطة (إنشاء هيئات التنسيق الوطنية، وزيادة أنشطة البحوث، ومشاركة أصحاب المصالح الرئيسيين مشاركةً منظّمةً، وصياغة برنامج العمل الوطني) ووضع برنامج العمل الوطني في صيغته النهائية أو قرب اعتماده. وتقدم جميع البلدان معلومات عن محتوى هذه المراحل المختلفة. ومن ثم، يتجلى في التوليف ما قد يوجد من فروق فيما يتعلق بحالة تنفيذ الاتفاقية في بلدان شمالي البحر الأبيض المتوسط.

٢٥- وتقدم معظم التقارير معلومات عن هيئات التنسيق الوطنية المنشأة فعلاً، أو عن هياكلها المخططة. وتعتبر هيئات التنسيق الوطنية، من حيث هيكلها القانوني أو الإداري، إما جزءاً من هيئات وزارية أو هيئات لا مركزية على نحو كامل، تستخدم هيئات محلية قائمة لأغراض التنسيق. غير أن جميع التقارير تشير إلى أن هيئة التنسيق الوطنية هي آلية للتنسيق أكثر من كونها كياناً قانونياً. وتؤكد البلدان ذات الهياكل الإدارية والسياسية اللامركزية ضرورة إنشاء لجان محلية لمكافحة التصحر أو تعزيز هذه اللجان. وسيكون دور هذه اللجان هو ضمان تنفيذ برامج العمل الوطنية على الصعيد المحلي.

٢٦- وتؤكد جميع التقارير ما لهيئات التنسيق الوطنية من طابع مشترك فيما بين القطاعات ومتعدد الاختصاصات. ويخلق ذلك مصاعب في عمليات الاتصال بين الفاعليات وتحديد الأولويات واتخاذ القرارات. وتعتبر وزارات الزراعة والبيئة والغابات ممثلةً تمثيلاً جيداً في هيئات التنسيق الوطنية. وبإمكان هذه الهيئات، بدورها، الاستفادة من المركز القانوني للوزارات بغية تحقيق أهدافها. وهناك وزارات أخرى أيضاً ممثلة في هيئات التنسيق الوطنية، مثل وزارات التخطيط والمالية والشؤون الخارجية. وتفيد جميع البلدان التي تنفذ برامج عملها الوطنية بأن هيئات التنسيق الوطنية التابعة لها تضم أعضاء من المؤسسات العلمية والجامعات (تصل نسبتهم إلى ٥٠ في المائة من

أعضاء ٣ هيئات التنسيق الوطنية) وممثلين لأصحاب المصالح المحليين (ما لا يزيد عن عضوين في هيئات التنسيق الوطنية).

٢٧- وتتجلى أساليب عمل هيئات التنسيق الوطنية في معظم التقارير، بما في ذلك المعلومات عن تواتر اجتماعاتها العادية (مرة كل شهر وعند الاقتضاء). وتتراوح الترتيبات المتعلقة برئاسة هذه الهيئات من تعيين رئيس ثابت (يعينه وزير الوزارة المعنية) إلى تناوب سنوي على الرئاسة بين الوزارات المعنية.

٢٨- وهناك توافق عام بشأن ضرورة تحسين الأطر التشريعية والمؤسسية وإدراج قضايا التصحر فيها. وفي معظم البلدان لا يوجد تشريع محدد يركز على التصحر فقط، حيث تتناوله القوانين البيئية العامة (مثل قوانين حماية الموارد المائية أو التربة أو الغابات) أو تتناوله الخطط الوزارية (التنمية الريفية وما إلى ذلك).

٢٩- وكجزء من إعداد برنامج العمل الوطني، أدرجت جميع البلدان قضايا التصحر، أو هي في سبيلها إلى إدراجها، في القوانين الحالية والتوجيهات والأوامر والخطط الوزارية الراهنة. ويقتضي تنفيذ برنامج العمل الوطني تحديثاً مستمراً لهذه القوانين، كما يقتضي في بعض الحالات، صياغة واعتماد قوانين جديدة. وقُدِّم في ثلاثة تقارير وردت من بلدان في مرحلة تحضير برامج عملها الوطنية ومن بلد واحد في مرحلة تنفيذ برنامج عمله الوطني قائمة تفصيلية وموجز للقوانين المنقحة والجديدة. وأشار أيضاً في تقارير البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الدور الهام الذي تلعبه توجيهات الاتحاد الأوروبي في إضافة قيمة إلى برامج العمل الوطنية (على سبيل المثال، التوجيه الإطاري للاتحاد الأوروبي بشأن المياه 2000/60/EC. وأفادت بعض البلدان أنها وضعت مبادئ توجيهية رسمية بشأن الممارسات الجيدة في الزراعة أو استخدام المياه من أجل الفاعليات المحلية والمؤسسات الوطنية. وأنشأ بلدان يقومان بإعداد برنامجي عملهما الوطنيين مؤسسات حكومية جديدة (مثل المديرية العامة للتخطيط الريفي؛ ودوائر الخدمات الهيدرولوجية أو خدمات الأرصاد الجوية).

٣٠- وأبلغت ثلاثة بلدان عن اعتماد برامج عملها الوطنية رسمياً خلال السنتين الأخيرتين. وذكرت أنه لا يوجد إطار قانوني محدد لبرامج عملها الوطنية. ونُشر أحد برامج العمل الوطنية بوصفه قراراً وزارياً مشتركاً، يُصدر تعليمات وتوصيات لجميع المؤسسات المعنية والوكالات الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي.

٣- تعبئة الموارد والتنسيق بينها على الصعيدين المحلي والدولي، بما في

ذلك إبرام اتفاقات الشراكة

٣١- حُدِّد نوعان رئيسيان من الموارد هما: الموارد المالية والموارد البشرية/بناء القدرات، وإن كانت معظم التقارير تركز أكثر على الموارد المالية.

٣٢- وأكدت البلدان أنه لا تتوفر ميزانيات مستقلة على الصعيد الوطني لتنفيذ الاتفاقية. وتأتي معظم الموارد المالية من الميزانية العامة للوزارات المعنية بالتصحر (وزارات البيئة أو الحراجة أو الزراعة بصفة رئيسية) أو من ميزانيات الوزارات الأخرى أو الوكالات المحلية والمنظمات الحكومية.

٣٣- وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي، ذكرت ثلاثة بلدان تقوم بتحضير برامج عملها الوطنية أن أنشطتها تمولها منظمات دولية بصفة رئيسية مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومرفق البيئة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والرابطة الدولية لاقتصاد الطاقة. وقدمت معظم التقارير قائمة تفصيلية للمشاريع والأنشطة التي تمولها هذه المنظمات. وأشار بلد واحد إلى الدعم والتعاون المقدم من بلدان أخرى متأثرة. وقامت بلدان متأثرة أعضاء في الاتحاد الأوروبي بتسليط الضوء أيضاً على المساعدة المالية التي تمنحها المفوضية الأوروبية باعتبارها دعماً أساسياً للأنشطة في قطاعات الحراجة والزراعة وإدارة موارد المياه بوجه خاص.

٣٤- وأشارت معظم البلدان إلى الحاجة إلى تمويل. وأبرزت التقارير أيضاً المصاعب التي تتم مواجهتها في تعبئة التمويل المحلي لإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية، بسبب القيود الهيكلية والسياسية. ويتسبب ذلك في تباطؤ عملية تنفيذ برامج العمل الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة ببناء القدرات المحلية وإعادة التحريج ورصد وتقييم التصحر والجفاف. وأكد بلدان من غير بلدان الاتحاد الأوروبي يعكف كل منهما على إعداد برنامج عمل وطني الحاجة الملحة إلى تمويل خارجي، حيث لا يمكن لحكومتيهما إلا تقديم تمويل غير كاف أو غير مؤكد. وأبلغ بلد واحد فقط من بلدان الاتحاد الأوروبي عن احتمال زيادة التمويل من الوزارات المسؤولة لتنفيذ برنامج العمل الوطني.

٣٥- وأشارت جميع التقارير إلى الجهود المبذولة لتعبئة الموارد البشرية على الصعيدين المحلي والوطني، وقدمت أمثلة للتدابير المختلفة التي اتخذت في هذا الصدد، مثل الحلقات الدراسية لبناء القدرات المحلية، والتدريب وتبادل العاملين في المجالات العلمية (بشأن نظام المعلومات الجغرافية، واستغلال الأراضي، وما إلى ذلك).

٣٦- وتعتبر اتفاقات الشراكة المحلية من الأنشطة الشائعة بين الجامعات والوكالات المحلية والمنظمات غير الحكومية، وبين الوزارات المعنية بالاتفاقية، حتى وإن وصف الاتصال بينها، في بعض الحالات، بأنه صعب. واسترعت معظم التقارير الانتباه إلى التعاون المكثف بين المفوضية الأوروبية وأعضاء الاتحاد الأوروبي، وبين المفوضية الأوروبية والبلدان التي في سبيلها إلى الانضمام إلى الاتحاد. وتمثل البرامج التالية أمثلة على هذا التعاون: العمل المتضامن لدعم برنامج العمل الإقليمي لمكافحة التصحر في شمالي البحر الأبيض المتوسط، مكافحة التصحر في أوروبا المطل على البحر الأبيض المتوسط: الربط بين العلوم وأصحاب المصالح والسياسات المتعلقة باستغلال الأراضي لمكافحة التصحر. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت اتفاقات شراكة بين خمسة بلدان في إطار المجموعة دون

الإقليمية لبلدان المرفق الرابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأخيراً، أشارت ثلاثة بلدان إلى التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في سياق الإطار العام للاتفاقية.

٤ - الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى، وكذلك،
حسب الاقتضاء، مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية

٣٧ - تفيد معظم التقارير بأن مواضيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مدرجة في الخطط الوطنية المختلفة المعنية بالتنمية والبيئة (مثل التخطيط الحرجي والزراعي والمكاني وتنمية الموارد المائية والخطط الاجتماعية - الاقتصادية).

٣٨ - وأشارت معظم التقارير إلى الروابط وأوجه التآزر بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وغيرها من الاتفاقيات البيئية وجدول أعمال القرن ٢١. ويتوقف أخذ هذه الروابط وأوجه التآزر في الاعتبار في هذا السياق على قدرات البلدان ومستوى تقدمها فيما يتعلق بالتنفيذ. وأشارت بعض التقارير إلى الأنشطة الأولية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. وأشارت تقارير أخرى إلى الأنشطة المنفذة بموجب جدول أعمال القرن ٢١ المحلية. وأشار أيضاً في أحد التقارير إلى بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأخيراً، أُشير في تقرير آخر إلى اتفاقيات أوروبية، مثل الاتفاقية الأوروبية بشأن المناظر الطبيعية، وإلى خطط أوروبية عديدة، مثل الخطة الزرقاء.

٥ - تدابير لاستصلاح الأراضي المتدهورة ولإنشاء نظم الإنذار المبكر
من أجل التخفيف من آثار الجفاف

٣٩ - تناولت معظم التقارير مسألة إصلاح الأراضي المتدهورة، وبوجه خاص من خلال إعادة التحريج، كما تناولت أيضاً إصلاح أنظمة الري والمصطبات وإصلاح الأراضي المملحة. وأوردت بعض التقارير أيضاً شرحاً علمياً لتدهور الأراضي وتآكل التربة على المستوى المحلي. وأشارت معظم البلدان (أعضاء الاتحاد الأوروبي وغيرها) إلى نقص في التمويل لتنفيذ تدابير الإصلاح. وأشار أحد التقارير إلى حدوث تباطؤ شديد في تنفيذ تدابير إعادة التحريج، نتيجة لهذا النقص في التمويل. وقدمت معظم هذه المعلومات المتعلقة بالإصلاح دون أي إشارة إلى المنهجية المستخدمة.

٤٠ - وأفادت ثلاثة بلدان أن أنظمة الإنذار المبكر بشأن تآكل التربة والجفاف الخاصة بها هي في مرحلة متقدمة من الإعداد.

٦- رصد وتقييم الجفاف والتصحر

٤١- شملت بعض التقارير معلومات عن تدابير لرصد وتقييم الجفاف والتصحر، مثل شبكة جديدة لبيانات الأرصاد الجوية والمراقبة لرصد الآثار المناخية مثل الجفاف؛ وشبكة محطات رصد لمراقبة تآكل التربة. وثمة بلدان عديدة أنشأت فعلاً قواعد بيانات وطنية خاصة بها للمعلومات المتعلقة برصد التصحر والجفاف، كما تشارك في إنشاء قاعدة بيانات لبلدان البحر الأبيض المتوسط.

٤٢- وذكرت جميع البلدان أن استمرارية رصد وتقييم الجفاف و/أو التصحر تتوقف على مدى إتاحة الموارد المالية في المستقبل. وأشار في معظم التقارير إلى استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد والتدريب عليها. وتقوم المؤسسات الوطنية بتحديد المناطق التي تتسم بحساسية على الصعيد الوطني ورسم خرائط لها بمقاييس رسم مختلفة، استناداً إلى عوامل مختلفة مثل بارامترات التربة واحتمال التآكل والغطاء النباتي أو احتمال التصحر بوجه عام. وتنفذ هذه الأنشطة أيضاً على الصعيد الإقليمي بالتعاون مع البلدان الأخرى المتأثرة في شمالي البحر الأبيض المتوسط. وفي تقارير عديدة، يرد وصف تفصيلي للمناطق التي تتسم بحساسية، مع توضيحات بالخرائط والصور.

٤٣- وقدمت أربعة بلدان معلومات مستوفاة بشأن إعداد واستخدام مؤشرات آثار التصحر. وأشار أيضاً بعض من هذه البلدان إلى مؤشرات التنفيذ. وأتبع عدد من البلدان المقترحات التي قدمت في الدوريتين الرابعة والخامسة لمؤتمر الأطراف فيما يتعلق بإدراج مزيد من المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية في سيناريوهاما المتعلقة بخطر التصحر. وتستمر معظم البلدان أيضاً في أعمالها بشأن المعايير والمؤشرات.

٤٤- وتتولى المنظمات العلمية والمؤسسات الحكومية المتخصصة (مثل الوكالات البيئية الوطنية أو الهيئات الإقليمية المعنية بالمسح المائي) مسؤولية الأنشطة المتعلقة بالرصد والتقييم، وتحديد وتقييم المعايير والمؤشرات.

٧- فرص وصول البلدان الأطراف المتأثرة، ولا سيما البلدان النامية

الأطراف المتأثرة، إلى التكنولوجيا والمعارف والدراية المناسبة

٤٥- على المستويين الوطني والمحلي، تتوقف شروط الوصول إلى التكنولوجيا والمعارف والدراية المناسبة على العوامل التالية: مرحلة تنفيذ الاتفاقية، القدرات العلمية الوطنية، توفر موارد مالية كافية. وذكرت بلدان عديدة أنها حددت واستخدمت معارف تقليدية، مثل التقنيات التقليدية لزراعة شجر الزيتون، وحماية المصاطب القديمة، وإصلاح شبكات الري القديمة.

٤٦ - وقدمت البلدان المتقدمة المتأثرة معلومات عن برامج التدريب العلمي فيها على الصعيد الوطني وفيما يتعلق بتعاونها التقني الدولي بشأن التصحر. وأشارت بعض البلدان إلى اشتراكها في برنامج نظام المعلومات المتعلقة بالتصحر لبلدان البحر الأبيض المتوسط.

دال - العبر المستخلصة

١ - العبر المستخلصة من عملية صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية

٤٧ - تعتبر البلدان التي تقوم بتنفيذ الاتفاقية في شمالي البحر الأبيض المتوسط في مراحل مختلفة من العملية، بدءاً من الاستعداد لبدء تنفيذ برنامج العمل الوطني وصولاً إلى تنفيذه. ومن ثم، تختلف العبر المستخلصة وفقاً للمرحلة التي بلغها البلد. وهي تتعلق بصفة رئيسية بالاتصالات بين الفاعليات، وعملية المشاركة، وتطور هيئات التنسيق الوطنية، ونهج التمويل. ويمكن تلخيصها كما يلي:

(أ) إن الاتصال والنية الحسنة بين جميع الفاعليات المشتركة في إعداد وتنفيذ عمليات برنامج العمل الوطني يمثل عاملاً أساسياً إذا ما أُريدَ تلافي تباطؤ التنفيذ. وينطبق ذلك بصفة أساسية على النهج المتبعة فيما بين القطاعات والنهج المتعددة الاختصاصات على الصعيدين الإداري والسياسي؛

(ب) تقتضي إجراءات التوعية متابعة فورية من جانب السلطات السياسية والإدارية. وبخلاف ذلك، قد تكون النتيجة فقدان اهتمام أصحاب المصالح في مواصلة المشاركة وزيادتها؛

(ج) يمثل تعزيز المؤسسات اللامركزية إحدى الوسائل لضمان عملية مشاركة حقيقية ونقل العمل الوطني إلى المستوى المحلي. وسيسهل ذلك أيضاً إدراج الاحتياجات المحلية في عمليات برامج العمل الوطنية؛

(د) وتم أيضاً تأكيد أهمية إدراج قضايا التصحر مبكراً في برامج المدارس والجامعات من أجل زيادة الوعي وبناء القدرات؛

(هـ) كما تم تأكيد ضرورة إعادة النظر في اختصاصات ومهام لجان التنسيق الوطنية لجعلها تتسق مع تطور عمليات برامج العمل الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى دعم والتزام سياسيين قوين لتمكين هيئات التنسيق الوطنية من العمل على نحو أكثر فاعلية؛

(و) تؤكد البلدان التي بوسعها تعبئة تمويلها الخاص، وكذلك البلدان التي تعتمد بصفة رئيسية على تمويل خارجي، على أن المضي في تنفيذ الاتفاقية (تنفيذ برنامج العمل الوطني أو المسائل المتعلقة بلجنة العلم

والتكنولوجيا) يواجه نقصاً عاماً في التمويل. وفي بعض الحالات، لا يُعتبر التصحر أولوية في تحديد مخصصات الميزانيات الوطنية.

٢- العبر المستخلصة من نظام تقديم التقارير

٤٨- إن العبرة الرئيسية المستخلصة من عملية تقديم التقارير الثانية هي ضرورة جعل دليل المساعدة متمشياً مع المقررات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة، لزيادة تسهيل العملية للبلدان الأطراف. وينبغي أن توضع في الاعتبار الأوضاع التي تنفرد بها بلدان شمالي البحر الأبيض المتوسط كما حددت في مرفق الاتفاقية المتعلق بالتنفيذ الإقليمي (المرفق الرابع).

٤٩- ويمكن إعادة تكييف نموذج دليل المساعدة ليكون ملبياً لاحتياجات البلدان التي بلغت مرحلة التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يضع دليل المساعدة في الاعتبار الأشكال المختلفة للتمويل الداخلي والخارجي لبلدان شمالي البحر الأبيض المتوسط لتنفيذ الاتفاقية، حتى يتسنى لها تقديم المعلومات اللازمة.

هـ- النتائج والتوصيات

٥٠- إن النتيجة الأعم التي يمكن استخلاصها من التقارير الثمانية التي وردت في عملية تقديم التقارير الثانية، هو أن إجراءات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ما برحت آخذة في اكتساب زخم في جميع أنحاء منطقة شمالي البحر الأبيض المتوسط. ومن الصعب الذهاب إلى أبعد من ذلك في التقييم، نظراً للعدد المحدود من البلدان التي قدمت تقاريرها، ونظراً لعدم تجانس أوضاعها بوجه خاص. وفضلاً عن ذلك، فإن النموذج الحالي لتقديم التقارير لا يقتضي من البلدان الأطراف أن تركز على العناصر التحليلية المتعلقة بهذه المنطقة الجغرافية تحديداً.

٥١- وبالحكم استناداً إلى التقارير الواردة، يجري حالياً تنفيذ أنواع مختلفة من الأنشطة. وأُنجز تقدم، بدءاً من المرحلة الأولية لإجراءات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وصولاً إلى مرحلة تنفيذ برنامج العمل الوطني، التي تنطوي على تحديات، والتي من شأنها أن تؤثر بشكل متزايد في تخطيط استغلال الأراضي. ويسير كل بلد بوتيرته الخاصة، وازدحاماً في اعتباره مختلف العناصر التي تختلف جميعها من بلد إلى آخر، وهي: السياق الاجتماعي - الاقتصادي (أعضاء الاتحاد الأوروبي، البلدان التي في مرحلة انضمام أو انتقال) والظروف المؤسسية والتشريعية التي ينفرد بها كل بلد (إطار إداري قديم أو هياكل حكومية منشأة حديثاً).

٥٢- وبالرغم من الاختلافات الكبيرة من حيث السياق الاجتماعي والتاريخي والسياسي لكل بلد، فإن جميع هذه البلدان تعترف تماماً بقيمة عملية المشاركة، ولذلك كانت ترجمتها إلى عمل موفقة.

٥٣ - تتسم بلدان شمالي البحر الأبيض المتوسط بظروف وقدرات اقتصادية متباينة للغاية فيما يتعلق بتوجيه التمويل المحلي والخارجي المتاح والممكن إتاحتها لإعداد برامج العمل الوطنية وتنفيذها. ويتبدى ذلك من استعراض المعلومات المقدمة في التقارير المتعلقة بالأنشطة الجارية التنفيذ.

٥٤ - وسُلِّط الضوء بقوة في عملية تقديم التقارير الحالية، وكذلك في العملية السابقة، على الإسهام العلمي لبلدان شمالي البحر الأبيض المتوسط على الصعيدين الوطني والإقليمي. فإن التصحر في بلدان شمالي البحر الأبيض المتوسط يؤثر على مجموعة واسعة من المواضيع والقضايا، تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر: من الزراعة إلى الجفاف؛ ومن التملُّح إلى حرائق الغابات؛ ومن فقدان التربة السطحية إلى اجتثاث الأحرار، وما إلى ذلك. ويسترعى الانتباه أيضاً إلى دور المفوضية الأوروبية في إعداد برامج البحوث والتعاون بشأن التصحر.

٥٥ - وتوفر عملية تقديم التقارير هذه استعراضاً عاماً جيداً لأنشطة بلدان شمالي البحر الأبيض المتوسط المتعلقة بمقررات لجنة العلم والتكنولوجيا، مثل إصلاح الأراضي المتدهورة؛ وأنظمة الإنذار المبكر لتخفيف آثار الجفاف؛ ورصد وتقييم الجفاف والتصحر؛ والتكنولوجيا المناسبة، والمعارف والدراية.

ثانياً - توليف وتحليل أولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة

من البلدان الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية

ألف - مقدمة

٥٦ - بحلول نهاية شهر أيار/مايو ٢٠٠٢، أصبح خمسة عشر من البلدان الـ ٢٢ الواقعة في أوروبا الوسطى والشرقية أطرافاً في الاتفاقية. وهناك بلدان أخرى في هذه المنطقة في سبيلها إلى الانضمام. ووردت تقارير وطنية من البلدان الأطراف المتأثرة التسعة التالية: أذربيجان وأرمينيا وألبانيا وبلغاريا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وجورجيا ورومانيا وهنغاريا. والتزمت ثمانية منها بالموعد المحدد لتقديم التقارير الوطنية (٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢). والتقارير التي وردت بعد ٢٢ أيار/مايو غير مشمولة في التوليف.

٥٧ - وكان شكل ومضمون التقارير موحَّدين وفقاً للمقررات ١١/م-١ و ١/م-٥، و ٣/م-٥، و ١٠/م-٥، ولدليل المساعدة المستوفي (ICCD/CRIC(1)/INF.5).

٥٨ - ويرد في الفرع التالي توليف للمعلومات التي تتضمنها التقارير. ويرد في الوثيقة ICCD/CRIC(1)/5/Add.2 تجميع الملخصات. ويمكن الاطلاع على التقارير الكاملة في موقع أمانة الاتفاقية على شبكة الإنترنت، وعنوانه <http://www.unccd.int>.

باء - استعراض عام للتقارير والاتجاهات المستجدة

٥٩ - من بين تسعة بلدان أطراف متأثرة مقدمة لتقارير في أوروبا الوسطى والشرقية، قامت ستة بالتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها في أواخر التسعينات، وثلاثة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ووفقاً لذلك، تكون أحاد البلدان الأطراف في مراحل متباينة من عملية الاتفاقية. وثمة بلدان أطراف ثلاثة فرغت من إعداد خطط عملها الوطنية، وهناك ثلاثة بلدان أخرى في سبيلها إلى إعدادها. وقدمت أربعة بلدان أطراف تقارير لأول مرة. وبالنسبة لخمسة أطراف، تعد هذه العملية هي الثانية لتقديم التقارير بموجب الاتفاقية، ومعظمها لم يقتصر على استيفاء تقاريره، وإنما أعد تقارير كاملة. وهناك خمسة بلدان أطراف، هي جمهوريات سوفياتية سابقة، أعضاء في كومونولث الدول المستقلة، بينما تنتهج أربعة بلدان أطراف أخرى سياسات تهدف إلى التقارب مع الاتحاد الأوروبي أو الانضمام إليه. هذه العوامل جميعها تجعل مهمة صياغة الاتجاهات المستجدة المشتركة في هذه المنطقة مهمة صعبة نوعاً ما.

٦٠ - وفيما يتعلق بالسماوات المشتركة بين البلدان الأطراف المتأثرة في هذه المنطقة، تبدو السمتان التاليتان هامتان بشكل خاص في سياق الاتفاقية: أولهما أن معظم هذه البلدان غير متأثر بدرجة كبيرة بالتصحّر بقدر ما هو متأثر بتدهور التربة والجفاف وإزالة الغابات. ومن ثم، فإن البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية تهم أولاً وقبل كل شيء بالحيلولة دون تدهور التربة وباستصلاح الأراضي الزراعية المتدهورة والمراعي وإعادة زراعة الغابات، وبالتنبؤ بحدوث حالات الجفاف وتخفيف آثارها. وهي تعتبر الاتفاقية صكاً مناسباً لمعالجة هذه الشواغل.

٦١ - أما السمة الثانية فهي أن غالبية البلدان الأطراف في هذه المنطقة تنتمي إلى مجموعة البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية والتي تخضع لعملية معقدة ومضنية تنطوي على تحول اجتماعي - اقتصادي جذري يشمل إرساء الديمقراطية وتحقيق اللامركزية والخصخصة والإصلاح الزراعي وما إلى ذلك. وفي بعض الحالات، يتفاقم الوضع في هذه البلدان بسبب القلاقل السياسية. وقد واجهت معظم البلدان الأطراف في هذه المنطقة صعوبات اقتصادية بالغة تتسم بما فترات الانتقال (انخفاض في الإنتاج وبطالة وعجز في الميزانية وتضخم)، بالرغم من أنه في السنوات الأخيرة، لوحظ وجود دلائل محددة على حدوث استقرار و/أو انتعاش اقتصادي.

٦٢ - وفي غياب تمويل خارجي وافٍ، فإن الصعوبات الاقتصادية المستمرة تضطر بعض البلدان الأطراف إلى إعادة توزيع موارد ميزانيتها المحدودة على حساب الحماية البيئية، بما في ذلك عملية الاتفاقية، لصالح الاحتياجات الاجتماعية الملحة، وخاصة، الحد من الفقر.

٦٣ - وكما لوحظ في عملية تقديم التقارير الأولى، فإن التزام الأطراف بالامتثال لأحكام الاتفاقية وجهودها الرامية إلى تنفيذها هما أمران بديا واضحين بشكل خاص في الميدانين المؤسسي والتشريعي، وفي تنظيم حملات

التوعوية، وفي تيسير العملية التشاركية من أجل إعداد خطط العمل الوطنية. غير أن المراحل التالية من عملية الاتفاقية، أي تنفيذ خطط العمل الوطنية، تتطلب موارد مالية أكبر بكثير. ويبدو التقدم أقل وضوحاً، وهو يعتمد بشكل رئيسي على درجة الدعم الخارجي.

٦٤- وقد بدأت بعض البلدان الأطراف إيلاء المزيد من الاهتمام لمشاريع صغيرة نسبياً، ذات طابع تجريبي، بدلاً من اهتمامها بالمشاريع الكبيرة والطموحة. ومن بين التطورات الجديدة الأخرى، تلاحظ الأهمية المتزايدة للآليات الاقتصادية في حفر عملية حماية الأراضي واستصلاحها (الضرائب والغرامات، والتأمين الأيكولوجي، والصناديق الخاصة، وما إلى ذلك) والدور المتزايد للميزانيات المحلية في مكافحة تدهور التربة. وأخيراً، يأتي جزء متنامٍ من التمويل المخصص لحماية البيئة في بعض البلدان الأطراف من ميزانيات قطاعية، بصفة رئيسية الزراعة والحراجة والمياه والري والطاقة. وهناك بعض المشاريع العابرة للحدود التي تهدف إلى منع تدهور التربة تُعتبر في المنطقة فعالة من حيث التكاليف.

٦٥- وأثناء الفترة ما بين العمليتين الأولى والثانية لتقديم التقارير، شهد أيضاً دور المنظمات غير الحكومية في عملية الاتفاقية تغييرات معينة في عدد من البلدان الأطراف في هذه المنطقة. وعليه، فإن التعاون بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية المشاركة في عملية الاتفاقية ما برح مباشراً وعملياً بصورة متزايدة. والهيئات الحكومية ذات الصلة تطلب على نحو أكثر تواتراً من المنظمات غير الحكومية أن تؤدي مهاماً محددة، مثل إجراء بحوث بشأن الرأي العام والوعي العام في مجال تدهور التربة والتصحر.

٦٦- والنساء في معظم البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية ممثلات بصورة أفضل في هيئات التنسيق الوطنية والمنظمات غير الحكومية المشاركة في عملية الاتفاقية مما كان الحال عليه منذ بضع سنوات. وفي الوقت ذاته، تجدر ملاحظة أن درجة تحرر المرأة وتعلمها في هذه المنطقة تعتبر عادةً مرتفعة نسبياً، وأن مسألة الفروق بين الجنسين لا يُنظر إليها كمشكلة خطيرة.

٦٧- وجميع البلدان المقدمة لتقارير في هذه المنطقة أطراف في عدد من الاتفاقيات البيئية الأخرى، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقية آرهوس بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في اتخاذ القرارات والاحتكام إلى القضاء في المسائل البيئية. وفي معظم الحالات، فإن هيئات التنسيق الوطنية فيما يتعلق بجميع الاتفاقيات البيئية تقريباً قد أنشئت في الوزارات المكلفة بحماية البيئة والموارد الطبيعية. ويعمل ذلك على تيسير التنسيق وتحقيق التآزر.

٦٨- وأعربت البلدان الأطراف في هذه المنطقة المقدمة لتقارير عن بالغ تقديرها للمنظمات الدولية والشركاء الثنائيين على ما تقدمه من مساعدة مالية وتقنية بوصفها عاملاً حاسماً في تقدم عملية الاتفاقية، آخذة في اعتبارها

حالاتها الاقتصادية الصعبة. وفي الوقت ذاته، من المفهوم عموماً أن المرحلة التالية في تنفيذ الاتفاقية ستتطلب زيادة كبيرة في الدعم المالي والتقني الخارجي.

جيم - توليف المعلومات الواردة في التقارير

١ - العملية القائمة على المشاركة والتي تشمل المجتمع المدني

والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية

٦٩- تؤكد جميع التقارير الواردة من البلدان الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية أنه وفقاً لأحكام الاتفاقية، تم وضع وتنفيذ بعض السياسات والتدابير المحددة من أجل حفز العملية القائمة على المشاركة في مجال مكافحة تدهور التربة والتصحر.

٧٠- ومن بين هذه التدابير، تشير التقارير إلى القيام على الصعيد الوطني والمحلي بتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن تدهور التربة والتصحر، وترجمة وتوزيع الوثائق المتعلقة بالاتفاقية باللغات المحلية، وإعداد مواد إعلامية مكيفة وفقاً للظروف المحلية ونشرها مجاناً، ودعم المنظمات غير الحكومية، وتنظيم حملات التوعية بواسطة الإذاعة والتلفزيون والصحافة.

٧١- وتفيد معظم التقارير أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجذرية، لا سيما إرساء الديمقراطية وتحقيق اللامركزية، قد أعطت زخماً كبيراً للعملية القائمة على المشاركة. ومن ناحية أخرى، ونظراً لإعادة توزيع الحقوق والالتزامات على المستويين الوطني والمحلي لصالح المستوى المحلي، من الجوهري أن تتزايد الاستثمارات بدرجة كبيرة في التعليم والتدريب، وصولاً إلى أدنى مستوى ممكن، أي المالك و/أو المستخدم النهائي لقطع الأرض. كذلك تم التشديد على أن عمليتي تحقيق اللامركزية والانتقال إلى الاقتصاد السوقي ينبغي دعمهما بواسطة نظم مراقبة فعالة على جميع المستويات من أجل منع استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً مفرطاً من خلال الجهل أو السعي إلى تحقيق الربح.

٧٢- وتعتبر عدة بلدان أطراف أن المشاركة في المفاوضات المتعلقة باتفاقية آرهوس بشأن الوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة في اتخاذ القرارات والاحتكام إلى القضاء في المسائل البيئية، والانضمام إلى هذه الاتفاقية، هي أمور تشكل حدثاً هاماً للغاية. فإن ذلك يفتح أفقاً جديدة أمام مشاركة عامة أوسع في تخطيط السياسات البيئية للدولة وتنفيذها، بما في ذلك السياسات الرامية إلى مكافحة تدهور التربة والتصحر. كما يفضي إلى التأزر مع اتفاقيات أخرى تتعلق بالبيئة. فعلى سبيل المثال، أشار أحد البلدان الأطراف في تقريره إلى أنه قد تم، بعد إجراء مشاورات أولية مع المنظمات غير الحكومية، إنشاء مجلس عام للتنسيق كخطوة صوب تحسين التنسيق بين وزارة البيئة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

٧٣- ولاحظت معظم البلدان الأطراف أن دور وأنشطة المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة، بما في ذلك عملية الاتفاقية، يواصلان النمو، وأن التعاون بين المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة وهيئات التنسيق الوطنية وغيرها من الهيئات الحكومية يزداد تحسناً. والأشكال المحددة لهذا التعاون متنوعة وتتوقف على كل من الحالة المحددة والمرحلة التي تم بلوغها في عملية الاتفاقية في كل بلد من البلدان. ووفقاً لتقارير البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية، فقد تشمل هذه الأشكال ما يلي: جمع المعلومات على الصعيد المحلي، واستطلاع الرأي العام، وتنظيم الاجتماعات، وإشراك المرأة في عملية الاتفاقية، وخصوصاً على صعيد المجتمعات المحلية، وتنظيم دراسات استقصائية عن الأسباب الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للتصحر وعن درجة الوعي العام بالقضايا البيئية وبعملية الاتفاقية.

٧٤- وتم في معظم التقارير تأكيد الدور الأساسي لوسائل الإعلام في نشر أفكار الاتفاقية في الأوساط الشعبية، بالرغم من أن أحد البلدان الأطراف لاحظ أن حالات انقطاع التيار الكهربائي في المناطق النائية وعدم قدرة السكان المحليين على دفع ثمن الصحف المكلفة نسبياً هما أمران يحدان من نطاق تأثير ذلك. وأشار في أكثر من تقرير إلى الافتقار إلى الموارد المالية كأحد الأسباب الرئيسية في استخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية الحديثة استخداماً محدوداً، وخاصة في المناطق النائية.

٢- الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية

٧٥- تفيده معظم التقارير أن البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية تسلم بضرورة تضمين تشريعها الاجتماعي - الاقتصادي أحكاماً قانونية وإدارية محددة ترمي إلى وضع وتنفيذ برامج وطنية لحماية البيئة، بما في ذلك مكافحة تدهور التربة والتصحر. وانطلاقاً من ذلك، تتباين التدابير العملية المتخذة بالفعل أو المزمع اتخاذها في إطار الاتفاقية تبايناً كبيراً تبعاً للحالة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الخاصة في البلد، وللفترة ما بين الانضمام إلى الاتفاقية وتقديم التقرير الوطني. ويلاحظ أن طول هذه الفترة، بالنسبة لبلدان المنطقة الأطراف المقدمة للتقارير، تتراوح هذه الفترة بين عدة سنوات وعدة أشهر.

٧٦- ووفقاً لهذه التقارير، تم في عدة بلدان أطراف إصلاح و/أو تنقيح الأطر المؤسسية والتشريعية التي وضعت قبل عملية تقديم التقارير الأولى. وأنشئت هيئات حكومية جديدة وسُنّت قوانين جديدة.

٧٧- وعليه، أنشئت في واحد من البلدان الأطراف لجنة حكومية دائمة معنية بتنفيذ الاتفاقية، تتألف من ممثلين للوكالات والمؤسسات الأكاديمية ذات الصلة. واعتمد برنامج العمل الوطني الخاص بالبيئة، الذي يعالج جملة أمور، منها مشاكل مكافحة التصحر.

٧٨- وفي بلد طرف آخر مقدم لتقارير تم إنشاء وزارة جديدة للإيكولوجيا والموارد الطبيعية، وهي بمثابة هيئة التنسيق الوطنية لهذه الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة؛ وتم اعتماد ثلاثة قوانين جديدة تتعلق بعملية الاتفاقية، هي قانون حماية البيئة وقانون الأمن الإيكولوجي وقانون الحفاظ على خصوبة التربة.

٧٩- وأفاد أيضاً أحد البلدان الأطراف أن أثناء الفترة الواقعة بين عمليتي تقديم التقارير، تم استبدال هيئة التنسيق الوطنية المعنية بالاتفاقية بهيئة جديدة داخل وزارة الإيكولوجيا والانشاء واستغلال الأراضي، وهي مسؤولة عن جميع الاتفاقيات الإيكولوجية. وتم إقرار سلسلة من الوثائق الإيكولوجية الجديدة ذات الصلة الوثيقة للغاية لمكافحة التصحر وتدهور التربة.

٨٠- إن إنشاء مؤسسات جديدة وصياغة قوانين جديدة خاصة بالبيئة يستعاض بها عن القوانين التي كانت قائمة في بداية الفترة الانتقالية أو تنفّح بها تلك القوانين، هما أيضاً أمران نمطيان في بلدان أطراف أخرى في أوروبا الوسطى والشرقية.

٨١- وأفادت ثلاثة بلدان أطراف في أوروبا الوسطى والشرقية أنها، في إطار توجّها السياسي العام صوب التقارير مع الاتحاد الأوروبي، تتوقع أنه سيتعين عليها إجراء تغييرات معيّنة في أطرها الإيكولوجية والتشريعية والمؤسسية لجعلها متوافقة مع معايير الاتحاد الأوروبي وممارساته.

٣- تعبئة الموارد والتنسيق بينها على الصعيدين المحلي والدولي، بما في ذلك إبرام اتفاقات الشراكة

٨٢- تشدد جميع التقارير الواردة من أوروبا الوسطى والشرقية على الدور الحاسم للتمويل الكافي في مباشرة العمل وتطويره وتنفيذه بنجاح في إطار الاتفاقية. وفي الوقت ذاته، تفيد جميع البلدان الأطراف أنها اضطرت، بسبب الصعوبات الشديدة المرتبطة بالميزانية، إلى تخصيص موارد محدودة لتلبية الاحتياجات الأساسية الفورية للسكان (من غذاء وطاقة وما إليهما) على حساب بعض الأولويات الأقل إلحاحاً، بما فيها مكافحة تدهور التربة والتصحر. وهذا يحدث بشكل رئيسي في مرحلة تخطيط الميزانية، ولو أن الموارد المرصودة أصلاً لحماية البيئة تحوّل أحياناً لأغراض أخرى، مثل الإنفاق الاجتماعي.

٨٣- وفي بعض الحالات، يكون التمويل المخصص في الميزانية غير وافٍ لا للعناصر المكلفة نسبياً في برامج العمل الوطنية فحسب، وإنما أيضاً لبنود أصغر بكثير، مثل تحسين شبكات الاتصال والترجمة وشراء المنشورات التقنية، وما إلى ذلك.

٨٤- وكتطور جديد هام، أشارت تقارير عديدة إلى الاهتمام المتزايد بالمشاريع التجريبية الصغيرة وبالآليات والتدابير الاقتصادية (الغرامات المفروضة على التلويث، والصناديق الخاصة، والضرائب الإيكولوجية، والتأمين الإيكولوجي، والقروض المصرفية الميسرة والإعانات المقدمة للمزارعين). وأفاد بلد طرف جديد نسبياً أن إنشاء آليات اقتصادية ومالية لحفز الاستخدام الرشيد لموارد الأرض والحفاظ عليها وتشغيل هذه الآليات هما أمران تم تحديدهما كمهمة ذات أولوية في إطار برنامج العمل الوطني المقرر لذلك البلد.

٨٥- وأفاد معظم البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية أن التمويل الخارجي كان وسيظل عاملاً حاسماً للتقدم في تنفيذ الاتفاقية، وللتقدم في المجال الأوسع للحماية البيئية التي تؤثر على عملية الاتفاقية. وتحت هذه البلدان الشركاء الإنمائيين على زيادة مساعدتهم المالية لتيسير تنفيذ برامج عملها الوطنية. وتشير بعض التقارير إلى مشاريع ومجالات للتعاون ذات أولوية خاصة تحتاج بوجه خاص إلى تمويل خارجي. وتتراوح مجالات التعاون هذه من تدريب الخبراء، والتوعية، والتزويد بمعدات لقواعد البيانات ونظم المعلومات، إلى تنفيذ المشاريع المحددة التي تهدف إلى مكافحة تدهور التربة والتصحر.

٤- الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى، وكذلك،

حسب الاقتضاء، مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية

٨٦- إن جميع البلدان المقدمة لتقارير في أوروبا الوسطى والشرقية أطراف في اتفاقيات بيئية عديدة. ويشير أغلب التقارير إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي هي اتفاقيات مترابطة ترابطاً وثيقاً جداً، وأنه ينبغي السعي في المقام الأول إلى إيجاد أوجه تآزر بين هذه الاتفاقيات.

٨٧- وعلى نحو ما لوحظ في عدد من التقارير، فإن ما سبق أن اتخذته الأطراف من تدابير مؤسسية لتنفيذ هذه الاتفاقيات ييسر التنسيق بين الأنشطة في المجالات الثلاثة جميعها. ففي معظم البلدان الأطراف، عُيِّنت وزارات البيئة كهيئات تنسيق وطنية فيما يتعلق بالاتفاقيات الثلاث جميعها. ومع ذلك، ترى بعض البلدان الأطراف أنه يمكن تحسين تنسيق العمل فيما يتعلق بهذه الاتفاقيات الثلاث. وبناء على ذلك، تم في هذه البلدان الأطراف تحديد عملية التنسيق بين الأنشطة بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة في مجال البيئة كإجراء ذي أولوية في إطار برامج العمل الوطنية بغية تحقيق المزيد من أوجه التآزر.

٨٨- ويشير أحد البلدان الأطراف إلى أن عدداً من الاتفاقيات البيئية يمكن أن يستخدم المؤشرات ذاتها، كالمؤشرات المناخية والترابية والمائية والزراعية والحرجية والبيولوجية والسكانية وما إليها. وتشدد جميع البلدان الأطراف التي قدمت تقارير على ضرورة تحقيق التكامل بين برامج العمل المتعلقة بالاتفاقيات البيئية من جهة

والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من الجهة الأخرى، وخاصة في مجالات مثل التقليل من الفقر، والعلم والتعليم، والزراعة، والحراجة، والإمداد بالطاقة والمياه.

٨٩- وأبلغت بعض البلدان الأطراف عن مشاريع محددة يمكن أن تكون أمثلة على كفاءة التنسيق تفادياً للازدواج وتحقيقاً لأقصى حد من التأزر. ففي أحد البلدان، ثمة مشروع للتقدير الذاتي للاحتياجات من القدرات الوطنية يعالج الاتفاقيات البيئية الثلاث جميعها ويسعى إلى وضع مبادئ الإدارة المركبة لحماية البيئة. وفي بلد آخر، ثمة مشروع يتعلق بالاستصلاح الإيكولوجي للأراضي الخثية المتدهورة من المنتظر أن يسفر ليس فقط عن استصلاح الأرض، وإنما أيضاً عن خفض انبعاثات غازات الدفيئة واستعادة الطبقة العضوية الخصبة والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنوع المناظر الطبيعية.

٩٠- وتسلم جميع التقارير بالأهمية الخاصة لاتفاقية آرهُوس بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في اتخاذ القرارات والاحتكام إلى القضاء في المسائل البيئية.

٥- تدابير لاستصلاح الأراضي المتدهورة ولإنشاء نظم الإنذار المبكر من أجل التخفيف من آثار الجفاف

٩١- تتضمن بعض التقارير الواردة من أوروبا الوسطى والشرقية قدراً محدوداً إلى حد ما من المعلومات عن هذا الموضوع، وبعض التقارير لا يتناولها البتة. وأقر أحد الأطراف برنامجاً وطنياً مركباً لتحسين خصوبة التربة، ووضع قاعدة بيانات عن جودة التربة. والهدف الرئيسي من برنامج العمل الوطني لذلك الطرف هو الحفاظ على خصوبة التربة في المناطق المتأثرة بالتصحر، وذلك باستخدام أساليب إيكولوجية لاستغلال التربة تحظى بالقبول اجتماعياً ومجدية اقتصادياً. وثمة هدف آخر لبرنامج العمل الوطني، هو حماية الأرض المتدهورة تدهوراً لا يذكر و/أو الحفاظ عليها توخياً لاستصلاحها طبيعياً.

٩٢- وتشير بعض البلدان الأطراف إلى أن استصلاح الأراضي المتدهورة يتم إلى حد كبير من خلال سياسات قطاعية، لا سيما في مجالات مثل الحراجة والري. وقدمت إحدى الدول الأطراف تقريراً عن مشروع يتعلق بإعادة تشجير ٧ ٠٠٠ هكتار من التربة المتآكلة والرمال المتحركة. هذا المشروع يتم تمويله جزئياً في إطار بروتوكول كيوتو مع صندوق الكربون النموذجي الأولي الذي يديره البنك الدولي.

٩٣- ولم تقدم البلدان الأطراف أي معلومات عن نظم الإنذار المبكر للتخفيف من آثار الجفاف. غير أن أحد البلدان الأطراف تطرق إلى أهمية التنبؤ بحدوث حالات الجفاف عند إعداد برامج الاستغلال المتكامل للموارد المائية. ولاحظ بلد طرف آخر أن هناك عدداً من الإجراءات اتخذته حتى الآن منظمات حكومية ومنظمات غير حكومية للتخفيف من الآثار الضارة للجفاف، كان في معظمه متفرقاً وغير منسق تنسيقاً وافياً. والعديد من هذه

الإجراءات ما برح يتخذ كرد فعل بدلاً من أن يكون وقائياً. ويرى ذلك البلد الطرف أنه ينبغي تحويل نوع الإجراءات المتخذة للتخفيف من آثار الجفاف من إجراءات لإدارة الأزمات إلى إجراءات لإدارة المخاطر.

٦ - رصد وتقييم الجفاف والتصحر

٩٤ - تُسَلِّم معظم البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية في تقاريرها بأهمية رصد الجفاف والتصحر، ولكنها تقدم معلومات ضئيلة نوعاً ما. ويورد أحد البلدان الأطراف مؤشرات مختلفة ينبغي استخدامها لرصد المناطق المتأثرة بالجفاف والتصحر ولرصد التربة المتدهورة المتأثرة بالتحات بفعل المياه وبفعل الانهيايات الأرضية والرياح، ونتيجةً للتلُّح والتلوث. ويمكن في ذلك البلد استخدام الشبكة القائمة لرصد التربة الزراعية والحراجة كأساس لرصد التصحر والجفاف وتدهور الأرض.

٩٥ - وفي برنامج العمل الوطني لأحد البلدان الأطراف، يعتبر وضع طرائق جديدة للرصد الإيكولوجي مجالاً من مجالات الأولوية للأنشطة العلمية والتقنية لمكافحة التصحر. كما يجري إيلاء اهتمام خاص لمشاكل وضع النماذج الإيكولوجية وعمليات تحليل التصحر والتنبؤ به.

٩٦ - وفي بلد طرف آخر مقدم لتقارير شرعت هيئة الرصد الوطنية المنشأة مؤخراً والتابعة لوزارة البيئة والموارد الطبيعية في إنشاء نظام موحد لرصد البيئة، بما في ذلك التصحر.

٧ - فرص وصول البلدان الأطراف المتأثرة، ولا سيما البلدان النامية

الأطراف المتأثرة، إلى التكنولوجيا والمعارف والدراية المناسبة

٩٧ - تفيد معظم البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية أنها تعلق أهمية كبيرة على الدعم العلمي والتقني الذي تقدمه في إطار عملية الاتفاقية مؤسسات وطنية شتى، مثل أكاديميات العلوم والجامعات ومؤسسات العلوم والبحوث المتخصصة. وفي أحد البلدان، تشارك المؤسسات الوطنية في بحوث علمية تتعلق بـ ٣٤ مشكلة مختلفة ذات صلة بالتصحر. وتتولى الدولة، بشكل رئيسي، تمويل هذه البحوث، كما تضطلع بدور هام في تعزيز المراكز العلمية الوطنية والتزويد بالتكنولوجيات الحديثة.

٩٨ - ومن بين الأنشطة المختلفة التي تهدف إلى تأمين إمكانية الحصول على التكنولوجيا والمعارف والدراية المناسبة، تشير بعض البلدان إلى برامج نقل التكنولوجيا، ووضع خطط لطلبات التعاون التقني، وإنشاء خدمة استشارية رفيعة الجودة بشأن حماية الأرض وتقنيات الري واستخدام الأسمدة وتحسين إنتاجية الأرض. ويشدد تقريران على دور المعارف التقليدية وأساليب عمل السكان المحليين في مكافحة تدهور الأرض والتصحر.

٩٩- ووفقاً لمعظم التقارير، يبدو أن العائق الرئيسي الذي يحول دون الوصول إلى التكنولوجيا والمعارف والدراية المناسبة هو العجز الحاد أو المزمّن في الموارد المالية.

دال- العبر المستخلصة

١- العبر المستخلصة من عملية صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية

١٠٠- يستنتج من جميع التقارير الواردة من أوروبا الوسطى والشرقية أنه حتى في مرحلة الصياغة، ينبغي أن تصبح برامج العمل الوطنية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الاجتماعية - الاقتصادية الطويلة الأجل والبرامج الوطنية الشاملة لحماية البيئة والتنمية المستدامة. كما يعتبر معظم البلدان الأطراف في هذه المنطقة أنه من بالغ الأهمية تأمين الترابط بين برنامج العمل الوطني والبرامج القطاعية ذات الصلة، لا سيما في مجالات مثل الزراعة والحراجة والمياه والطاقة.

١٠١- وفيما يتعلق بعملية التنفيذ، فمن الصعب إلى حد ما استخلاص دروس ونتائج حيث لم يُقَم حالياً سوى ثلاثة بلدان أطراف في أوروبا الوسطى والشرقية باعتماد برامج عملها الوطنية. وبالرغم من ذلك، فحتى الخبرة المحدودة للبلدان الثلاثة تبين أن العائق الرئيسي الذي يحول دون النجاح هو النقص الحاد أو المزمّن في الموارد المالية، سواء على المستوى الوطني أو من جانب الشركاء الإنمائيين الأجانب. وفي غياب التمويل الوافي، بدأت معظم البلدان في التجريب بمشاريع أصغر ذات طابع تجريبي. غير أنه لا يمكن لهذه المشاريع أن تحل محل الأنشطة الكبيرة النطاق التي تتوخاها برامج العمل الوطنية، والتي تستلزم إبرام اتفاقيات شراكة.

١٠٢- وكما لاحظ معظم البلدان الأطراف المقدمة لتقارير، هناك حاجة في مرحلة التنفيذ إلى تأمين التنسيق الفعال للأنشطة الوطنية المتعلقة بجميع الاتفاقيات البيئية الرئيسية من أجل تفادي الازدواج وزيادة أوجه التآزر إلى أقصى حد.

١٠٣- وثمة عبرة هامة أخرى هي الحاجة إلى تعديل الأطر المؤسسية والتشريعية الموضوعية سابقاً بما يتماشى مع الاتجاهات الجديدة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والتعاون الدولي في أوروبا.

٢- العبر المستخلصة من نظام الإبلاغ

١٠٤- العبرة الرئيسية التي يتعين استخلاصها من العملية الثانية لتقديم التقارير هي ضرورة مواصلة مساعدة البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية وزيادتها، مثلاً بجعل دليل المساعدة متمشياً مع ما اتخذه مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة من قرارات، مع مراعاة الأوضاع التي تنفرد بها هذه البلدان، على النحو المحدد في المرفق الخامس بالاتفاقية.

هاء- النتائج والتوصيات

١٠٥- إن النتيجة الأعم التي يمكن استخلاصها من هذه التقارير هي أن عملية الاتفاقية ما برحت تكتسب زخماً في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية. وبالرغم من الصعوبات الاقتصادية، أظهر معظم البلدان الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية اهتماماً متزايداً بعملية الاتفاقية. فقد ازداد عدد البلدان الأطراف في الاتفاقية من بلد واحد في عام ١٩٩٧ وستة بلدان في بداية عام ٢٠٠٠ إلى خمسة عشر بلداً في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٢. ويتبين من التقارير الواردة أنه قد تم تحقيق تقدم في المرحلة الأولى من عملية الاتفاقية، وخاصة فيما يتعلق بالأطر المؤسسية والتشريعية وإرهاف الوعي العام.

١٠٦- إن الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي تشهدها معظم البلدان الأطراف في هذه المنطقة تحد من الموارد التي يمكن تخصيصها لحماية البيئة، بما في ذلك مكافحة تدهور التربة والتصحر. والمساعدة المالية والتقنية الخارجية تبدو أدنى من التوقعات. وبناء على ذلك، تشكل عدم كفاية الموارد في الوقت الراهن العقبة الرئيسية أمام تحقيق المزيد من التقدم في عملية الاتفاقية في البلدان المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية.

١٠٧- وهناك سمة تنفرد بها هذه المنطقة هي الأهمية الخاصة التي تعلقها البلدان الأطراف المتأثرة على أحكام الاتفاقية التي تنص على مكافحة تدهور التربة وعلى حماية التربة السطحية والتخفيف من آثار الجفاف، بينما تبدو مشاكل التصحر أقل حدة.

١٠٨- وأبلغت بلدان أطراف كثيرة في أوروبا الوسطى والشرقية عن بعض النهج الجديدة الجديرة بالملاحظة، مثل استخدام الآليات الاقتصادية على نطاق أوسع، وإعداد المشاريع التجريبية وتنفيذها، وإنشاء صناديق محلية وتطوير التعاون عبر الحدود.

١٠٩- وفي معظم التقارير، كانت درجة التقيد بالهيكل المتفق عليه للتقارير الوطنية منخفضة بصورة خاصة فيما يتعلق بمسائل العلم والتكنولوجيا. ولم يشر أي تقرير إلى آخر قرارات لجنة العلم والتكنولوجيا، ولم يشر سوى بلد طرف واحد إلى قائمة الخبراء المستقلين.

ثالثاً- توليف وتحليل أولي للمعلومات الواردة في التقارير

المقدمة من بلدان أطراف متأثرة أخرى

١١٠- لم يرد، حتى تاريخ وضع هذه الوثيقة في صيغتها النهائية، سوى تقرير واحد في فئة هذه البلدان، ومن ثم، ليس هناك ما يستدعي إجراء توليف.

الجزء الثاني

التقدم المحرز في صياغة وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية
في شمالي البحر الأبيض المتوسط وفي أوروبا الوسطى والشرقية

أولاً- التقدم المحرز في صياغة وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية في البلدان الأطراف المتأثرة في شمالي البحر الأبيض المتوسط

ألف - مقدمة ومعلومات أساسية

١١١- وفقاً للمقرر ٤/م أ-٣، قدمت مجموعة البلدان المدرجة في المرفق الرابع تقريراً إقليمياً عن أنشطتها إلى الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف. وقام الفريق العامل المخصص، في نيسان/أبريل ٢٠٠١ في بون، ألمانيا، باستعراض هذا التقرير، الوارد في الوثيقة ICCD/COP(4)/3/Add.3(B).

١١٢- ومجموعة البلدان المدرجة في المرفق الرابع تتكون من البلدان المتأثرة الخمسة الأولى التي صدقت على الاتفاقية. ونظراً لعدم كون أي بلد متأثر آخر في هذه المنطقة طرفاً في هذه الاتفاقية عند إنشاء هذه المجموعة في عام ١٩٩٥، فإن كل ما يتعلق بأنشطة هذه المجموعة قد سمي بـ"إقليمي".

١١٣- إن عملية تصديق وانضمام بلدان شمالي البحر الأبيض المتوسط قد امتدت على مدى السنوات الست الماضية، وهي ما زالت جارية. وعليه، فإن عدد البلدان المتأثرة الأطراف الجديدة في شمالي البحر الأبيض المتوسط قد تزايد بشكل مطرد، من خمسة في عام ١٩٩٨ إلى عشرة في عام ٢٠٠١. ولهذا السبب، فإن مجموعة بلدان المرفق الرابع المذكورة أعلاه، التي تشمل خمسة بلدان فقط، قد قررت في حزيران/يونيه ٢٠٠١ اعتماد تسمية جديدة من أجل مراعاة هذا التطور في منطقة شمالي البحر الأبيض المتوسط. وبناء على ذلك، أصبحت أنشطتها تسمى "دون الإقليمية"، ولم تعد "الإقليمية": وستصبح مجموعة بلدان المرفق الرابع "مجموعة فرعية لمجموعة بلدان المرفق الرابع" تتولى إعداد برنامج عمل دون إقليمي.

باء- التقدم المحرز في برنامج العمل دون الإقليمي

١١٤- أثناء عملية تقديم التقارير الأخيرة، فيما يتعلق بالدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف المعقودة في ٢٠٠٠، قدمت رئاسة مجموعة البلدان المدرجة في المرفق الرابع المذكورة أعلاه تقريراً يسلط الأضواء على وضع الصيغة النهائية لاختصاصات برنامج عملها الإقليمي واعتماد هذه الاختصاصات. وهذا التقرير، الوارد في

ICCD/COP(4)/3/Add.3(B)، يقدم أيضاً معلومات عن الأنشطة الإقليمية التي اضطلعت بها الرئاسة المتعاقبة للمجموعة منذ عام ١٩٩٥.

١١٥- وفيما يتعلق بعملية تقديم التقارير الحالية، قدمت الرئاسة الجديدة عرضاً لما استجد من أنشطة للمجموعة منذ تقريرها الأخير. ويمكن الاطلاع على الوثيقة الكاملة في موقع الاتفاقية على الإنترنت، وعنوانه <http://www.unccd.int>، تحت بند Regional information. واستناداً إلى هذا التقرير، يرد أدناه عرض موجز للتقدم الرئيسي المحرز في هذا الشأن.

١١٦- وقررت المجموعة، بمناسبة انعقاد اجتماعها الأول في ظل رئاستها الجديدة، في أثينا باليونان في حزيران/يونيه ٢٠٠١، أن تغير التسمية من "برنامج العمل الإقليمي" إلى "برنامج العمل دون الإقليمي". وعقد في جنيف بسويسرا، اجتماع تنسيقي للمجموعة الفرعية لبلدان المرفق الرابع، بمناسبة انعقاد الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف. ولم يُبلِّغ عن إحراز أي تقدم في تنفيذ اختصاصات برنامج العمل دون الإقليمي. وشارك أعضاء المجموعة الفرعية في اجتماعات شتى لعدة برامج ومشاريع علمية إقليمية ودون إقليمية، مثل البرنامج الإقليمي لتربية الأحياء المائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (تموِّله المفوضية الأوروبية) ونظام المعلومات المتعلقة بالتصحر لخدمة احتياجات التخطيط في منطقة البحر الأبيض المتوسط. كما قدموا إلى المفوضية الأوروبية مشروعاً من أجل تمويله، هو آلية المقاصة المعنية بالتصحر لمنطقة شمالي البحر الأبيض المتوسط، ووافقت المفوضية على تمويله.

ثانياً- التقدم المحرز في صياغة وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية

في البلدان الأطراف المتأثرة في أوروبا الوسطى والشرقية

ألف- مقدمة ومعلومات أساسية

١١٧- استجابة لطلب بعض البلدان في أوروبا الوسطى والشرقية، قامت الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف المعقودة في عام ٢٠٠٠ بإعداد واعتماد مرفق جديد للاتفاقية بشأن التنفيذ الإقليمي في أوروبا الوسطى والشرقية (المرفق الخامس) (المقرر ٧/م أ-٤). وبدأ نفاذ المرفق الخامس في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

١١٨- وتراعى في المرفق الخامس الأوضاع التي تنفرد بها أوروبا الوسطى والشرقية. وتشمل هذه الأوضاع مشاكل وتحديات محددة تتعلق بعملية الانتقال الاقتصادي الجارية، وتنوع أشكال تدهور الأرض في مختلف النظم الإيكولوجية السائدة في هذه المنطقة، والأوضاع المتأزمة في الزراعة، والاستغلال غير المستدام للموارد المائية الذي يؤدي إلى التلوث الكيميائي، والتملُّح، واستنفاد مستودعات المياه الجوفية، وفقدان الغطاء الحرجي، واتباع

ممارسات التنمية غير المستدامة في المناطق المتأثرة، وخطر تزايد المصاعب الاقتصادية وتردي الأوضاع الاجتماعية في المناطق المتأثرة بتدهور التربة والتصحر والجفاف.

١١٩- ويتيح المرفق الرابع لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية فرصاً محددة لتعزيز التعاون العلمي والتقني، ولتعزيز تنمية ما هو مناسب من التكنولوجيات السليمة بيئياً، القائم منها والجديد، داخل هذه المنطقة وخارجها، ولتعزيز تكييف هذه التكنولوجيات ونقلها. ويمكن إقامة هذا التعاون من خلال إعداد وتنفيذ برامج عمل إقليمية و/أو مشتركة.

باء- تقدم التعاون الإقليمي

١٢٠- منذ مطلع عام ٢٠٠٠ وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية تبدي اهتماماً بعملية تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني ودون الإقليمي. والعملية الاستشارية المتعلقة بسبل ووسائل إقامة تعاون إقليمي بشأن مكافحة تدهور التربة في أوروبا الوسطى والشرقية في سياق الاتفاقية تم بدؤها في حلقة العمل المتعلقة بتدهور التربة/بالتصحر في أوروبا الوسطى والشرقية، المعقودة في بروكسل ببلجيكا في أيار/مايو ٢٠٠٠ بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي وحكومي ألمانيا وفنلندا.

١٢١- وتنفيذاً للمرفق الخامس، وعملاً بأحكام المادة ٨ من المرفق المذكور، قامت أمانة الاتفاقية بتيسير اجتماع استشاري للإعداد لتنفيذ الاتفاقية في أوروبا الوسطى والشرقية، عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في براغ بالجمهورية التشيكية. وشدد المشاركون في الاجتماع على مدى إلحاحية التدابير التي يلزم اتخاذها في إطار الاتفاقية، لا سيما على ضوء تغير المناخ والجفاف الذي طال أمده والذي تترتب عليه عواقب خطيرة بالنسبة لكثير من بلدان المنطقة. وطلبوا إلى أمانة الاتفاقية جملة أمور منها أن تيسر إقامة آليات شراكة من أجل تنفيذ برامج العمل الوطنية والشروع في عملية إعداد وثيقة إطارية للتعاون في إطار المرفق الخامس.

المرفق الأول

قائمة بالبلدان الأطراف التي أدرجت تقاريرها في التوليف (٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٢)

أذربيجان
أرمينيا
إسبانيا
إسرائيل
ألبانيا*
إيطاليا (موجز)
البرتغال
بلغاريا*
بيلاروس*
تركيا
جمهورية مولدوفا
جورجيا
رومانيا
قبرص*
مالطة*
هنغاريا*

المرفق الثاني

حالة برامج العمل الوطنية في شمالي البحر الأبيض المتوسط
وأوروبا الوسطى والشرقية (٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٢)

١ - بلدان في مرحلة إعداد برنامج العمل الوطني

أذربيجان
إسبانيا
إسرائيل
ألبانيا
بلغاريا
بيلاروس
تركيا
جورجيا
قبرص
مالطة
هنغاريا

٢ - بلدان في مرحلة تنفيذ برنامج العمل الوطني

أرمينيا
إيطاليا
البرتغال
جمهورية مولدوفا
رومانيا
اليونان
